

سنن البيهقي الكبرى

قال الشافعي C لتكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطبا في غير المدخول بها ومتى نكحت بقيت له عليها اثنتان من الطلاق ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثا لأن A علم تعالى جل ثناؤه أباح الطلاق على أهله وما أباح فليس بمحظور على أهله وأن رسول A علم عبد A بن عمر Bهما موضع الطلاق ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه إن شاء A إياه